



فرائض للعلوم الاقتصادية والإدارية
KHAZAYIN OF ECONOMIC AND
ADMINISTRATIVE SCIENCES
ISSN: 2960-1363 (Print)
ISSN: 3007-9020 (Online)



Foreign direct investment and its role in influencing unemployment rates in Iraq (An analytical and econometric study of the Iraqi economy)

T.Diaa Abd-Al Razaaq Hassan ¹

¹ Diyala University \college of Administration and Economics, Diyala, Iraq

Authors email: diaarazaq@uodiyala.edu.iq

Abstract: The current research starts from a basic problem, which is “Does foreign direct investment have a role in influencing unemployment rates in Iraq?” The temporal limits of the research are represented by the period 2004-2022 based on annual data, while the spatial limits are represented by studying the Iraqi economy, and in order to reach Problem and goal of the study: The researcher used economic measurement, and the research concluded, in the analogical aspect and through the (Ardl) model, that there was no effect in the short and long term of foreign direct investment on unemployment rates in Iraq during the research period, and this is due to the weak volume of foreign investment. In Iraq, most of it is in the oil extraction sector. It is also noted that foreign companies have relied on foreign cadres in their technical work since 2003 until now, and a small part of the Iraqi workforce, specifically in administrative work, so the Iraqi economy did not benefit from those companies in employing their expertise. In training national cadres, in addition to political and security instability and unqualified infrastructure, which are factors that hinder attracting investments to the Iraqi economy, especially in the industrial sector, the study therefore recommends the necessity of the government working to impose training of national cadres in foreign companies in order to gain experience and Skill and building national cadres capable of working in the field of oil extraction and then relying on them in the future in oil extraction management or in other investment fields. Otherwise, this situation represents a drain on Iraq's economic resources and a burden on the balance of payments through external transfers from these companies to their home countries.

Keywords: Foreign direct investment, unemployment, Ardl model.

DOI: [10.69938/Keas.25020115](https://doi.org/10.69938/Keas.25020115)

الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في التأثير على معدلات البطالة في العراق (دراسة تحليلية و قياسية للاقتصاد العراقي)

م.ضياء عبد الرزاق حسن¹

¹ جامعة ديالى/ كلية الإدارة والاقتصاد، ديالى، العراق

diaarazaq@uodiyala.edu.iq

المستخلص: ينطلق البحث الحالي من مشكلة أساسية هي "هل ان للاستثمار الأجنبي المباشر دور في التأثير على معدلات البطالة في العراق"، و تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة 2004-2022 بواقع بيانات سنوية، اما الحدود

المكانية فتتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي، و من أجل الوصول الى مشكلة و هدف الدراسة استخدم الباحث القياس الاقتصادي، و توصل اليه البحث في الجانب القياسي و من خلال نموذج (Ardl) الى عدم وجود اثر في الاجل القصير و الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث و يعود ذلك الى ضعف حجم الاستثمار الأجنبي في العراق و اقله في قطاع الاستخراج النفطي و الملاحظ ايضا ان الشركات الأجنبية تعتمد على الكوادر الأجنبية في عملها الفني منذ عام 2003 و لغاية الان و الجزء القليل من الايدي العاملة العراقية و تحديدا في العمل الإداري لذلك لم يستفيد الاقتصاد العراقي من تلك الشركات في توظيف خبراتها في تدريب الكوادر الوطنية الى جانب عدم الاستقرار السياسي و الأمني و البنى التحتية الغير مؤهلة و التي تعتبر عوامل تعيق جذب الاستثمارات للاقتصاد العراقي و خصوصا في القطاع الصناعي و لذلك توصي الدراسة ضرورة ان تعمل الحكومة بفرض تدريب الكوادر الوطنية في الشركات الأجنبية من أجل اكتساب الخبرة و المهارة و بناء كوادر وطنية قادرة على العمل في مجال استخراج النفط و من ثن الاعتماد عليها مستقبلا في إدارة استخراج النفط او في مجالات الاستثمار الأخرى و الا فان هذا الوضع يمثل استنزاف للموارد الاقتصادية للعراق و اقبال كاهل ميزان المدفوعات من خلال التحويلات الخارجية لهذه الشركات للبلدان الام.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، البطالة، نموذج Ardl.

Corresponding Author: diaarazaq@uodiyala.edu.iq

1- المقدمة:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من القضايا الحديثة التي بدأت تستقطب اهتمام الاقتصاديين في الآونة الأخيرة و خصوصا في البلدان المتخلفة و ذلك لإمكانية الاستفادة منها في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية كونها تمتلك الخبرة و الإدارة الجيدة لسنوات طويلة و بالوقت ذاته هنالك من يعارض فكرة الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة للاستثمار في البلدان النامية مؤكدين ان هذا الاستثمار وجد منذ سنوات عديدة و تحديدا في القرن العشرين و النتيجة الحالية و في الوقت الحالي هنالك فجوة كبيرة بين البلدان النامية و المتقدمة من حيث مؤشرات التقدم فالبلدان النامية تزداد تخلفا و البلدان المتقدمة تزداد تقدما و تطورا لذلك فالبحث الحالي يحاول الإجابة عن التساؤل الاتي هل للاستثمار الأجنبي المباشر دور في تشغيل الايدي العاملة الوطنية العراقية.

2- أهمية البحث:

يكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الحالي أهمية كبيرة في بعض الأوساط الاقتصادية كوسيلة لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية سواء على مستوى الإنتاج او تشغيل الايدي العاملة في البلدان المضيفة لها باعتبارها تمتلك الخبرة و الكفاءة لسنوات طويلة في ميادين الإنتاج و الاستثمار لذلك تبرز أهمية هذا البحث في المحاولة في بيان أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر للاقتصاد العراقي من حيث تشغيل الايدي العاملة و بالتالي التخفيف من حدة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في الوقت الحالي.

3- مشكلة البحث:

في دائرة الاختلاف ما بين المؤيدين و الرافضين للاستثمار الأجنبي المباشر (الشركات المتعددة الجنسيات) كوسيلة للاستثمار الأمثل للموارد الاقتصادية في البلدان المتخلفة لذلك فان البحث الحالي يحاول الإجابة على التساؤل التالي " هل ان للاستثمار الأجنبي المباشر دور في التأثير على معدلات البطالة في العراق " .

4- هدف البحث:

- أ- تسليط الضوء على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
- ب- بيان مفهوم البطالة وأنواعها.
- ت- دراسة واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث.
- ث- بيان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على معدلات البطالة في العراق قياسيا.

5- فرضية البحث:

ينطلق البحث الحالي من فرضية مفادها "عدم وجود دور للاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على معدلات البطالة في العراق بسبب اقتصر ذلك الاستثمار بالجزء الأكبر في مجال استخراج النفط دون المجالات الأخرى و بالوقت ذاته اعتماد تلك الشركات على الايدي العاملة الأجنبية بالجزء الأكبر في إدارة ذلك الاستثمار " .

6- الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل الحدود الزمانية للبحث بالمدة 2004-2022 بواقع بيانات سنوية، اما الحدود المكانية فتتمثل بدراسة الاقتصاد العراقي.

7- منهجية البحث:

من أجل الوصول الى مشكلة وهدف الدراسة استخدم الباحث القياس الاقتصادي للتحقق من أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العراق.

من أجل التحقق من فرضية البحث، تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فاستعرض الإطار المفاهيمي للبطالة و استعرض المبحث الثالث وقاع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق و البطالة خلال مدة البحث أما المبحث الرابع فاستعرض صياغة نموذج قياسي لغرض توضيح الارتباط بين متغيرات الدراسة و التوصل الى مدى التوافق مع فرضية الدراسة، و أخيراً توصلت الدراسة الى عدة استنتاجات و على ضوءها قدمت عدة توصيات لغرض معالجة المشكلة مدار البحث.

المبحث الأول

إطار نظري للاستثمار الأجنبي المباشر

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه استثمار طويل أو متوسط أو قصير الأجل يقوم به مستثمر أجنبي في أصول موجودة في بلد آخر بقصد إدارة تلك الأصول، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد يكون على شكل أصول إنتاجية حقيقية كالمؤسسات الإنتاجية سواء كانت صناعية أو تجارية أو تعليمية أو صحية أو زراعية أو مالية كالبنوك و يمارس فيه المستثمر درجة مهمة في التأثير على إدارة المشروع المقام في بلد غير بلده الأم، في حين تعرف الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام منشأة بالاستثمار في مشاريع تقع خارج الحدود للوطن الأم بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشاريع إذ يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من اسهم رأسمال المشروع حيث ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المشروع أو المؤسسة (السعيد، 2022: ص 120)

2- الاختلافات ما بين مفهومي الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يمكن توضيح أهم الاختلافات ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال الجدول أدناه: (يحيى، 2019: ص 11)

الجدول رقم (1)

الفروقات ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار الأجنبي غير المباشر

ت	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر
1	سيطرة مباشرة على المشروع من ناحية الملكية و الإنتاج و التوزيع	سيطرة غير مباشرة
2	يملك 10% كحد أدنى من حصة رأسمال أو 100% عند التملك الكامل	يملك أقل من 10%
3	يهدف الى تحقيق الأرباح من خلال سعيه في الوصول الى الموارد و الأسواق	الهدف الأساسي هو تحقيق أعلى نسبة من الأرباح عن طريق المضاربة بالأسهم و السندات و مكاسب رأس المال
4	نشاط انتاجي مدعوما بالتكنولوجيا و الكفاءة الإدارية و التسويقية	استثمار في الأوراق المالية
5	يمتد الى المدى الطويل	غالباً ما يكون قصير الأجل
6	إمكانية تعرضه لتقلبات محدودة	عرضة لتقلبات كثيرة و فجائية
7	استثمار تقوده الشركات المتعددة الجنسية	يقوده الافراد و الوسطاء
8	أكثر انتشاراً	أقل انتشاراً
9	يكون أكثر تمركزاً في البلدان النامية لضعف قدراتها التمويلية و التكنولوجية	يكون أكثر تمركزاً في البلدان المتقدمة بسبب كفاءة الأسواق المالية و تطورها
10	يحق للمستثمر المشاركة في الإدارة و الاشراف	ليس له حق في الإدارة و الاشراف

3- اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد المضيف له:

يمكن تقسيم هذه الآثار الى قسمين: (جاسم، 2017: ص 415، 416)

أ- الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- **زيادة معدل التكوين الرأسمالي:** تعاني الدول النامية من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض دخلها القومي و من ثم انخفاض حجم الادخار المحلي فتلجأ تلك الدول الى تعويض النقص من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة و التي بدورها تعمل على زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي و خصوصاً اذا كانت السلع المنتجة مصدرة للخارج و كذلك زيادة الدخل القومي و بالتالي زيادة معدلات الادخار و من ثم يتحول ذلك الى استثمارات محلية ترفع من معدل التكوين الرأسمالي.
- **تشغيل الأيدي العاملة المحلية:** من الأهداف التي تتبناها الدول النامية في خططها الاقتصادية والاجتماعية من استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر هو تشغيل الأيدي العاملة المحلية وبالتالي الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها تلك الدول

و خصوصاً البطالة المقنعة و الهيكلية فضلاً عن تدريب تلك الأيدي العاملة و نقل المهارات التنظيمية من الدول المتقدمة الى الدول النامية مما يؤدي الى زيادة راس المال البشري و رفع كفاءته في الدول المضيفة.

- توفير سلع للمستهلك بأسعار مناسبة و بنوعية جيدة.
- توفير إيرادات إضافية للدولة عن طريق فرض ضرائب على هذه الشركات.

ب- الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر:

- الآثار على ميزان المدفوعات: على الرغم من الآثار الإيجابية التي تم ذكرها انفا التي تتركها الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان المضيفة لها الا انها تترك آثار سلبية على ميزان المدفوعات من حيث قيام تلك الشركات بتحويل أرباحها الى الخارج و كذلك تحويل جزء من رواتب العاملين الأجانب في هذه المشاريع الى الخارج مما ينعكس سلباً في مستوى الاحتياطيات الأجنبية في ميزان المدفوعات للدول المضيفة لها.

4- عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

هنالك العديد من العوامل التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و لكن سنقتصر على اهم هذه العوامل و هي (يحيى، 2019، ص 17، 18):

- أ. مدى توفر الأيدي العاملة الرخيصة: ان العديد من الصناعات تحتاج الى ايدي كبيرة مثل صناعة المنسوجات، لذلك نجد الكثير من الشركات الأجنبية اخذت تتمركز في الدول النامية بسبب ان الأخيرة تتميز باجور عمل منخفضة نتيجة للبطالة المرتفعة.
- ب. مدى توفر الاستقرار السياسي: يعتبر النظام السياسي القائم على مبدأ الحرية و حماية حقوق مواطني الدولة من اهم العوامل التي تؤثر على ثقة المستثمر و تجعله يستثمر في بلد دون اخر، اذ ان من غير الممكن ان يقوم المستثمر الأجنبي بالاستثمار في بلد يعاني من عدم الاستقرار السياسي و تؤثر الأوضاع الأمنية (الانقلابات، الحروب، عدم استقرار الامن الداخلي).
- ت. مدى استقرار السياسة الاقتصادية الكلية: ان توفر بيئة اقتصادية تنسجم بالاستقرار و المرونة و قدرتها على التكيف مع التغيرات و التحولات سواء على مستوى الاقتصاد القومي او العالمي و خلوها من الضغوط التضخمية تعتبر من اهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى البلدان المضيفة لها، الى جانب ذلك يجب ان تعمل السياسة المالية و عبر ادواتها الانفاقية و الايرادية بتوجيه الانفاق الحكومي على توفير البنى التحتية الأساسية و منح الحوافز و الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية المستثمرة، اما السياسة النقدية يجب ان تكون متألّمة مع حجم النشاط الاقتصادي و تقديم التسهيلات النقدية لتلك الشركات و المحافظة على الاستقرار النقدي.

المبحث الثاني

إطار نظري للبطالة

1- مفهوم البطالة:

تعد البطالة من اخطر الظواهر الاجتماعية و الاقتصادية اذ يؤدي ظهورها بشكل ملحوظ الى زيادة معدلات الفقر و المرض في المجتمعات، اذ تعرف البطالة بانها توقف اجباري لجزء من قوة العمل في مجتمع ما رغم مقدرتهم و رغبتهم بالعمل، و تمثل قوة العمل السكان النشيطون اقتصادياً أي هم ذلك الجزء من السكان النشيطون في سن العمل و الذي يتضمن العاملين مضاف اليهم الأشخاص العاطلون و هم يمثلون الطاقة الفعلية للمجتمع (الجنابي و ياس، 1986: ص51)، و هنالك من يرى البطالة في تعريفها الشامل تعبر عن عدم إمكانية النظام الاقتصادي و الاجتماعي على خلق فرص استغلال و استثمار و تشغيل اقتصادي لعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل و راس المال و الأرض و التنظيم لأسباب عديدة و ما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية و اجتماعية على اصعدة متعددة كما يمكن تعريف البطالة بانها الحالة التي لا يستطيع فيها الافراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة، و نتيجة لعوامل خارجة عن ارادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل و قادرين عليه و راغبين فيه و باحثين عنه (حسين، 2012: ص82)

2- أسباب البطالة :

تعاني معظم البلدان من ظاهرات البطالة الا انها تختلف من اقتصاد الى اخر و ذلك بسبب اختلاف العوامل التي تؤدي ظهور البطالة و من هذه الأسباب (الجنابي و ياس، 1986: ص53):

- أ- تنشأ البطالة بسبب انخفاض معدلات الاستثمار، كان يكون هنالك نقص في راس المال المستثمر وبالتالي ينعكس على توفر فرص العمل الجديدة.
- ب- التقدم العلمي و تغيرات في البيئة التكنولوجية مما يؤدي الى إحلال الآلة محل العامل في العديد من القطاعات.
- ت- عدم الاستقرار السياسي و غياب الامن يؤديان الى انخفاض فرص الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض فرص العمل.
- ث- قصور النظام التعليمي و عدم مواكبته لمتطلبات سوق العمل.

3- أنواع البطالة:

هنالك عدة أنواع للبطالة و أهمها ما يلي (شهاب، 2020، ص341، 343):

- أ- **البطالة المقنعة:** وتعني وجود عمالة زائدة عن حاجة النشاط الاقتصادي مما يؤدي الى ان تصبح الإنتاجية الحدية للعمالة الزائدة مساوية للصفر، و تنتشر البطالة المقنعة في الدول النامية وذلك بسبب الزيادة السكانية السريعة و الانخفاض الكبير في التراكم الرأسمالي و وجود خلل في الجهاز الإنتاجي و تنتشر تلك في القطاع الزراعي و في القطاع الحكومي و قطاع الخدمات بسبب العوامل الاجتماعية و السياسية فكتيرا ما تلتزم الحكومات في الدول النامية بتعيين خريجي المعاهد و الجامعات و المسرحين من القوات الحكومية في الوقت الذي تعلم فيه ان مؤهلاتهم لا تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
- ب- **البطالة الموسمية:** يمكن ارجاع البطالة الموسمية الى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتسم بالموسمية و تذبذب احتياجاته من العمالة من موسم الى اخر، و تنتشر تلك البطالة في قطاعي السياحة و الزراعة و مصانع القرطاسية.
- ت- **البطالة الدورية:** و تنتشر هذه البطالة في الدول الرأسمالية المتقدمة نتيجة الدورات الاقتصادية التي تتعرض لها اقتصاديات تلك الدول و خاصة عندما تمر الدورة بفترات الركود و الكساد.
- ث- **البطالة الفنية:** يظهر هذا النوع من البطالة في الدول النامية و المتقدمة كنتيجة للتقدم الفني الذي يترتب عليه إحلال الآلات و المعدات الإنتاجية الحديثة مكان الآلات القديمة مما يؤدي الى الاستغناء عن عدد من القوة العاملة لان الآلات الحديثة تحتاج عدد اقل من العمل، و البطالة الفنية في الدول النامية اكثر لان الايدي العاملة في تلك الدول لا يمكنها من العمل على تلك الآلات الحديثة ما يتطلب تدريبها و تأهيلهم لاستيعاب الفنون الإنتاجية الحديثة.
- ج- **البطالة الاختيارية:** وفي ظل هذا النوع من البطالة يرغب الافراد في ترك وظائفهم الحالية للتفرغ من اجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول اعلى وأكثر ملائمة للقدرات و الطموحات و هي الحالة التي يتعطل بها الفرد بإرادته ما لتفضيله للفراغ مع وجود مصدر للدخل و الاعاشة او لأنه يبحث عن فرصة عمل أفضل (عامر، 2015: ص 26)
- ح- **البطالة الاجبارية:** وهي حالة البطالة التي يجبر فيها الراغبون بالعمل والقادرون عليه في ظل مستوى الأجور السائدة و الباحثون عنه و لكن دون جدوى و التي يتعطل فيها العاملون بشكل قهري (عامر، 2015: ص 25).

4- **الاثار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للبطالة:** تعد الكثير من المشاكل الاجتماعية مثل الجرائم اليومية كالسرقة و القتل و النصب و الاحتيال غيرها التي تحدث في المجتمعات فأنها تعود بجذور عميقة لمشكلة البطالة لما لها من تبعات سلبية و اضطرابات نفسية و عصبية للعاطلين و مشاكل متعددة بين الاسر التي تؤدي الى الانفصال و التفكك كما ان البطالة تنتشر الامراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة و أيضا شعور العاطلين عن العمل بالفشل و عدم الثقة بالنفس، اما الاثار الاقتصادية للبطالة هوا نقص القوة الشرائية مما يدفع المنتجين الى خفض الإنتاج و من ثم الاستغناء عن عدد من العمال و من ثم تضاعف مشكلة البطالة، اما الاثار السياسية للبطالة فتتمثل بشعور العاطل عن العمل بعدم الانتماء للبلد و من ثم تدفعه للهجرة من البلد، و كذلك ضعف المشاركة في الحياة السياسية و عدم الاهتمام بالمصلحة العامة و في بعض الأحيان لا تسلم منشآت الدولة من اعتداءات العاطلين عن العمل فضلا تكوين جيوش من العاطلين عن العمل تقوم بالضغط على الحكومات من اجل توفير فرص العمل (حسين و الشرع، 2020: ص 287)

المبحث الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في العراق للمدة 2004 - 2022

1- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة 2004-2022

بعد عام 2003 شهد الاقتصاد العراقي الانفتاح على العالم الخارجي بعد الحصار الذي كان يعانيه قبل عام 2003 و من اهم حدث بالنسبة للاستثمار هو إقرار قانون رقم (39) لسنة (2004) من قبل الحاكم المدني (بول بريمر) اذ فتح ذلك القانون الباب امام المستثمرين الأجانب بما يحقق مصالحهم دون النظر الى المنافع التي تتحقق للعراق، كذلك الحال مع قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة (2006) و الذي كان من المؤمل دفع عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية للعراق و جلب الخبرات الفنية لتنمية الموارد البشرية و إيجاد فرص عمل للعراقيين في الاقتصاد الحقيقي، الا ان الاستثمار الأجنبي كان متواضعا حتى بعد صدور تلك القوانين و كما موضح بالجدول رقم (2) و ذلك يعود الى عوامل عديدة منها عدم الاستقرار السياسي فضلا عن الفساد الإداري و المالي الذي ينهش مؤسسات الدولة (الدليمي و حسين، 2022، ص 36).

الجدول (2)

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)	معدلات البطالة (%)
2004	300	26.8
2005	515	17.9
2006	383	17.5
2007	971	11.7
2008	1856	15.3
2009	1526	14
2010	1423	12

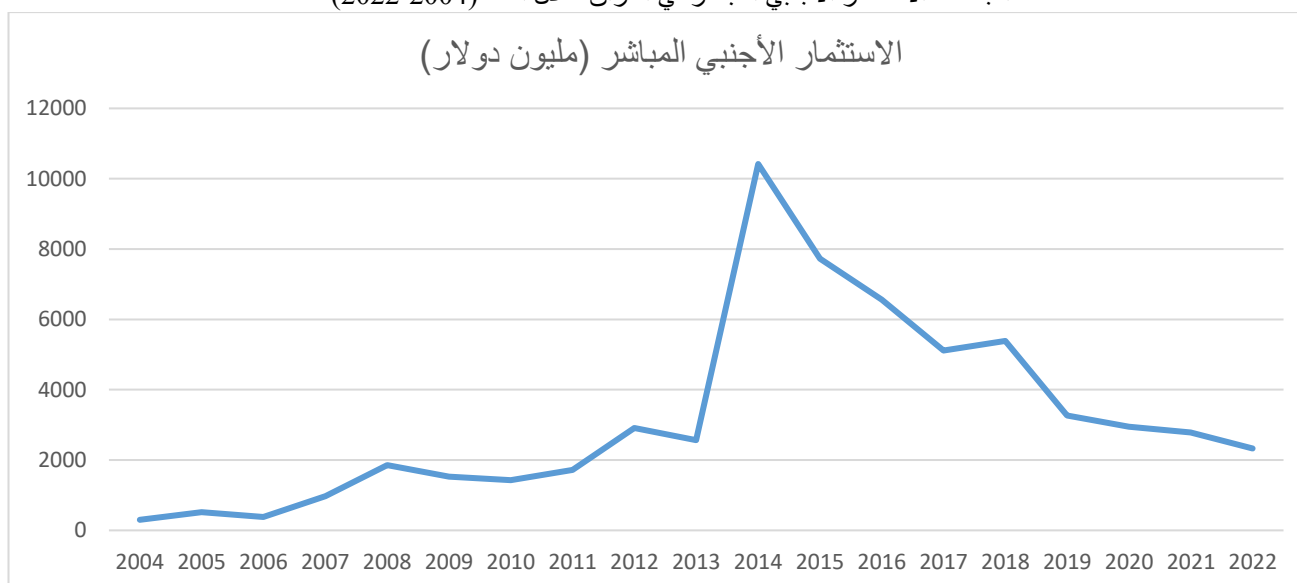
11	1716	2011
11.9	2911	2012
12.1	2562	2013
10.6	10418	2014
13.18	7722	2015
10.8	6560	2016
10.9	5110	2017
13.8	5387	2018
13.65	3270	2019
13.77	2948	2020
14.6	2784	2021
14.6	2327	2022

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، مجموعة متفرقة من مؤشرات الإنذار المبكر للمدة أعلاه.

يلاحظ من الجدول رقم (2) و (3) و الشكل رقم (1) ان حجم الاستثمار الأجنبي كان ضعيفا في عام (2004) و بدء بالتزايد بعد ذلك العام اذ شهد أعلى حجم للاستثمار الأجنبي المباشر عام (2014) اذ بلغ (10418) مليون دولار و اقل حجم عام (2004) اذ بلغ (300) مليون دولار و ان اغلب حجم لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتركز في القطاع النفطي و كما موضح في الجدول رقم (3) و للمدة (2015-2019) و ان الملاحظ ان هذه الشركات تعتمد في الاغلب على الكوادر الأجنبية الفنية في عملها و البعض من العمل الإداري ايدي عاملة عراقية لذلك فان مثل هذه الإجراءات تترك اثرا سلبيا على ميزان المدفوعات العراقي من خلال تحويل الأرباح و أجور الايدي العاملة للخارج، كما لم يستفيد الاقتصاد العراقي خلال كل تلك السنوات من تلك الخبرات في بناء كوادر وطنية تعمل في استخراج النفط و انما اعتمادها المتزايد على تلك الشركات.

الشكل رقم (1)

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق خلال المدة (2004-2022)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2)

الجدول رقم (3)

توزيع المشاريع الاستثمارية الواردة للعراق حسب أنشطة الأعمال للمدة (2015-2019)

النشاط	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشروعات
الاستخراج	6013	9
التصنيع	5830	8
اللوجستيات و التوزيع و النقل	280	2
اعمال البناء	159	1
خدمات الاعمال	155	15
تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	109	1
التعليم و التدريب	88	4
البيع القطاعي	65	7

10	57	البيع و التسويق و الدعم
1	9	الصيانة و الخدمات
58	12765	الإجمالي

المصدر: (الدليمي و حسين، 2022، ص42)

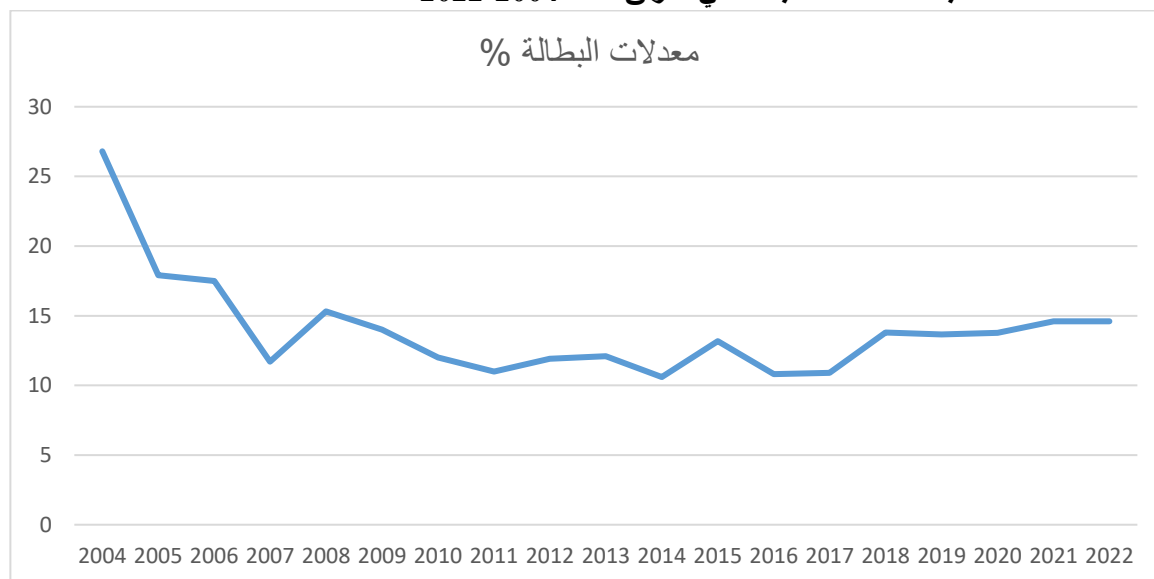
2- واقع معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022):

لم تكن مشكلة البطالة موجودة في العراق خلال فترة السبعينات و الثمانينات بل كان العراق يعاني من نقص في الأيدي العاملة إذ تم الاستعانة بالأيدي العاملة المحلية لسد هذا النقص من خلال العمالة المصرية و السودانية التي كانت متواجدة في العراق بأعداد كبيرة خلال عقد الثمانينات لتحل محل القوى العاملة العراقية التي كانت تستخدم في الحروب آنذاك، ثم بدأت بوادر البطالة مع توقف الحروب و تسريح اعداد من الجيش و من ثم العقوبات الاقتصادية نتيجة لحرب الكويت كل تلك الاحداث انهكت الاقتصاد العراقي بتدمير القاعدة الإنتاجية و تدمير البنى التحتية و التي كانت السبب في تفشي البطالة بعد الاحتلال و حل الجيش بعد عام 2003 و كما مبيّن ان أعلى نسبة بطالة شهدتها العراق خلال مدة البحث هي في عام (2004) اذ بلغت (26,8%) (حسين و الشرع، 2020: ص288)

بعد عام (2004) بدأت معدلات البطالة بالانخفاض بسبب انفتاح العراق على العالم الخارجي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق و بدء تصدير النفط للخارج و من ثم استخدام تلك المبالغ في عمليات تشغيل الافراد العاطلين عن العمل سواء في الجيش و الشرطة او مؤسسات الدولة الأخرى و استمرت بالانخفاض اذ شهدت ادنى نسبة عام (2014) اذ بلغت (10,6%) و من ثم اخذت بالارتفاع بسبب تضخم الانفاق الحكومي و زيادة اعداد السكان مع تخلف الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي.

الشكل رقم (2)

اتجاهات معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2022



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (2)

المبحث الرابع

القياس و التحليل الاقتصادي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2022

1- البيانات المستخدمة في التحليل القياسي:

تم الاعتماد على بيانات الجدول رقم (2) في التحليل القياسي.

2- بناء النموذج:

لغرض قياس أثر تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العراق، سيتكون لدينا النموذج الآتي:

$$y = f(x) \dots\dots\dots 1$$

من المعادلة (1) فإنه يمكن توصيف انموذج (ARDL) والذي يقيس العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين متغيرات الانموذج ويمكن توضيحه بالصيغة التالية:

$$Y_i = \alpha_0 + \beta_i X_i + U_i$$

حيث:

y: تمثل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق و يمثل المتغير التابع.
x: تمثل معدلات البطالة في العراق و يمثل المتغير المستقل.

3- اختبار جذر الوحدة (Unit root test):

يعتبر اختبار جذر الوحدة من الاختبارات الأساسية و الأولية لغرض تحديد النماذج التي سوف تستخدم في التحليل، و سيتم استخدام اختبار فيليبس براون (Phillips Perron-test) و الذي يعتبر من أكثر الاختبارات دقة في حالة العينات الصغيرة (عمار حمد خلف، 2015: ص86)، و يشير الجدول (4) الى نتائج اختبار (Phillips Perron-test) اذا يتبين ان المتغير التابع (y) ساكن عند الفرق الاول I(0)، اما المتغير المستقل (x) فانه حقق حالة السكون عند الفرق الاول I(1)، و على اساس تلك النتائج يجب استخدام نموذج ARDL في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة لأنه يقبل المتغيرات عند درجات سكون مختلفة او متساوية بشرط عدم سكونها عند الفرق الثاني (بتال و اخرون، 2019، ص:90).

الجدول (4)

نتائج اختبار فيليبس- بيرون (pp) لجذر الوحدة

المتغير	بدون حد ثابت و اتجاه عام	بالفرق الأول I (1)	بدون حد ثابت و اتجاه عام	بالفرق الأول I (1)	بدون حد ثابت و اتجاه عام	بالفرق الأول I (1)
	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت و اتجاه عام
	P-value	P-value	P-value	P-value	P-value	P-value
y	0.0002*	0.0020*	0.0483*	/	/	/
x	0.3455	0.7303	0.3135	0.0012*	0.0047*	0.0000*

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول (2) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.
* هذه العلامة تشير ان القيمة معنوية عند مستوى 5%.

ملاحظة: تم استخدام القيمة الاحتمالية (p-value) إذا يعتبر أسلوب احصائي متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t الحرجة، فإذا كانت قيمة (p-value) أكبر من 5% فإن المعلمة غير معنوية، اما إذا كانت قيمة (p-value) أقل من 5% فإن المعلمة معنوية.

4- التكامل المشترك (F-bound test):

يعد اختبار التكامل المشترك من الاختبارات الأساسية ضمن نموذج ARDL والذي يجب تحقق التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة لغرض الاستمرار في التحليل وفي حالة عدم تحقق حالة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة فانه من الافضل عدم الاستمرار في التحليل لأنه ستظهر النتائج زائفة أي غير صحيحة، ويتم التحقق من التكامل المشترك بواسطة اختبار F الحدود F- bounds) والذي نتضح نتائجه في الجدول (5)، وتم استخدام التكامل المشترك F الحدود (F-bounds) لأنه يقبل المتغيرات من درجات سكون مختلفة.

الجدول (5)

اختبار F الحدود F-bounds للتكامل المشترك للنموذج المقدر

قيمة F المحتسبة	F-statistic = 5.677982	
القيم الحرجة	الحد الأدنى I(0)	الحد الأعلى I(1)
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.58

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (2) وباعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.
ملاحظة: هذه التقديرات استناداً الى أنموذج ARDL المقدر على أساس معيار Akaike info criterion (AIC) (4.4).

يشير الجدول (5) الى نتائج اختبار التكامل المشترك للنموذج، اذ يتبين ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (41.98372) وتعتبر أكبر من الحد الأعلى (5.677982) وأكبر من الحد الأدنى (3.62) والحد الأعلى (4.16) عند مستوى معنوية (5%) مما يستدعي ذلك الى رفض فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على وجود التكامل المشترك بين متغيرات الانموذج.

5- تقدير النموذج القياسي:

يشير الجدول (6) الى عدم وجود اثر في الاجل القصير و الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث و يعود ذلك الى ضعف حجم الاستثمار الأجنبي في العراق خلال مدة البحث و اقلية في قطاع الاستخراج النفطي و الملاحظ ايضاً ان الشركات الأجنبية تعتمد على الكوادر الأجنبية في عملها الفني منذ عام 2003 و لغاية الان و الجزء القليل من الايدي العاملة العراقية و تحديداً في العمل الإداري لذلك لم يستفيد الاقتصاد العراقي من تلك الشركات في توظيف خبراتها في

تدريب الكوادر الوطنية الى جانب عدم الاستقرار السياسي و الأمني و التي تعتبر عوامل تعيق جذب الاستثمارات للاقتصاد العراقي و خصوصا في القطاع الصناعي اذ ظهرت نسبته ضعيفة في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك القطاع خلال المدة (2015-2019) و تأتي بعد القطاع الاستخراجي و كما موضح في الجدول رقم (2).

أما قيمة معامل تصحيح الخطأ ECT فأنها تشير الى ان الانموذج في الاجل القصير يتجه نحو تحقيق التوازن في الاجل الطويل ويستدل ذلك من ان قيمتها المقدرة (coefficient) سالبة (-0.049642) وقيمة (P-value) الخاصة بها معنوية (0.0045)، إذا يعتبر ذلك شرط ضروري لتحقيق النموذج التوازن في الاجل الطويل بسرعة (0.04) في السنة الواحدة.

الجدول (6)

تقدير النموذج القياسي معامل تصحيح الخطأ

العلاقة في الاجل القصير و معامل تصحيح الخطأ		
المتغيرات	Coefficient	P- value
D(Y(-1))	-0.585260	0.0018
D(Y(-2))	-0.359281	0.0099
D(Y(-3))	-0.140489	0.0811
D(X)	1.110500	0.9001
D(X(-1))	-0.000131	0.2212
D(X(-2))	-0.000485	0.0033
D(X(-3))	-0.000445	0.0038
ECT*	-0.049642	0.0045
العلاقة في الاجل الطويل		
المتغيرات	Coefficient	P- value
C	-23.20971	0.9100
x	0.009639	0.8610

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (2) وبإلزام على مخرجات برنامج Eviews 10.
* تمثل حد تصحيح الخطأ Error Correction Term.

6- التأكد من عدم وجود المشاكل القياسية:

من خلال الجدول (7) والذي يظهر نتائج اختبار الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التباين و التوزيع الغير طبيعي للنموذج المقدر بين الاستثمار الأجنبي المباشر و معدلات البطالة في العراق، اذ يتبين ان النموذج خالي من المشاكل القياسية ويمكن ملاحظة ذلك ان قيمة Prob. F لجميع الاختبارات اكبر من مستوى (5%) و بذلك نقبل فرضية العدم و التي تنص عدم وجود المشاكل أعلاه و نرفض الفرضية البديلة و التي تنص وجود المشاكل أعلاه في النموذج المقدر.

جدول (7)

نتائج اختبار الارتباط الذاتي و عدم ثبات تجانس التباين و التوزيع الغير طبيعي للنموذج المقدر

Breusch – Godfrey serial correlation LM test:			
F-statistic	1.840850	Prob. F(4,1)	0.4980
Obs*R-squared	13.20647	Prob. Chi-Square(4)	0.0103
Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.822723	Prob. F (4, 6)	0.2434
Obs*R-squared	6.034193	Prob. Chi- Square (4)	0.1966
Histogram-Normality test			
Jarque-Bera	0.155269	probability	0.9253

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد الى بيانات الجدول رقم (2) وبإلزام على مخرجات برنامج Eviews 10.

الاستنتاجات:

1- توصل البحث في الجانب القياسي و من خلال نموذج (Ardl) الى عدم وجود اثر في الاجل القصير و الطويل للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة في العراق خلال مدة البحث و يعود ذلك الى ضعف حجم الاستثمار الأجنبي في العراق و اقله في قطاع الاستخراج النفطي و الملاحظ ايضا ان الشركات الأجنبية تعتمد على الكوادر الأجنبية في عملها الفني منذ عام 2003 و لغاية الان و الجزء القليل من الايدي العاملة العراقية و تحديدا في العمل الإداري لذلك لم يستفيد الاقتصاد العراقي من تلك الشركات في توظيف خبراتها في تدريب الكوادر الوطنية الى جانب عدم الاستقرار السياسي و الأمني و التي تعتبر عوامل تعيق جذب الاستثمارات للاقتصاد العراقي و خصوصا في القطاع الصناعي اذ ظهرت نسبته

ضعيفة في استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر في ذلك القطاع خلال المدة (2015-2019) و تأتي بعد القطاع الاستخراجي و كما موضح في الجدول رقم (2).

- 2- تبين ان حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في القطاع الاستخراجي بينما يعد ضعيفا في القطاع الصناعي، اذ بلغ أعلى حجم للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد العراقي عام (2014) اذ بلغت (10418) مليون دولار و ادنى نسبة عام (2004) اذ بلغت (300) مليون دولار بسبب الانفتاح الحديث للعراق على العالم الخارجي بعد الحصار الذي كان يعانيه قبل عام (2003).
- 3- شهدت معدلات البطالة أعلى ارتفاع عام (2004) اذ بلغت (26,8%) و هي نتيجة تسريح اعداد من الجيش العراقي السابق آنذاك و كذلك تدمير البنى التحتية و الحصار الاقتصادي الذي شهده العراق لفترة الثمانينات و التسعينات و استمرت بالانخفاض اذ شهدت ادنى نسبة عام (2014) اذ بلغت (10,6%) و من ثم اخذت بالتزايد المستمر و لغاية عام (2022) اذ بلغت (14,6%).

التوصيات:

- 1- ضرورة ان تعمل الحكومة بفرض تدريب الكوادر الوطنية في الشركات الأجنبية من اجل اكتساب الخبرة و المهارة و بناء كوادر وطنية قادرة على العمل في مجال استخراج النفط و من ثن الاعتماد عليها مستقبلا في إدارة استخراج النفط او في مجالات الاستثمار الأخرى و الا فان هذا الوضع يمثل استنزاف للموارد الاقتصادية للعراق و اثقال كاهل ميزان المدفوعات من خلال التحويلات الخارجية لهذه الشركات للبلدان الام.
- 2- يجب على الحكومة العمل على تحقيق الاستقرار الأمني و السياسي و هذا مصدر مهم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل الاطمئنان لهذه الشركات على أموالها المستثمرة في الاقتصاد العراقي الى جانب الاهتمام بالبنى التحتية لما لها من أهمية أيضا في جذب تلك الاستثمارات.
- 3- يجب على الحكومات الاهتمام بمشكلة البطالة فهي تهدد امن الدولة لما لها من تبعات اجتماعية و سياسية و اقتصادية و لا سيما فهي بلغت معدلات عالية و مستمرة في الارتفاع في ظل عدم وجود سياسة اقتصادية مشجعة للقطاع الخاص و و القطاع الصناعي و الزراعي.

قائمة المصادر:

1. السعيد، سعد عبيد علوان (2022) اثر الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية و الإنسانية في العراق ما بعد 2003، المجلة السياسية و الدولية، العدد 50، الصفحات 115-164.
2. يحيى، ياسر غانم (2019) العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي تجارب مختارة مع إشارة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى جامعة بغداد/ كلية الإدارة و الاقتصاد، بغداد، العراق.
3. جاسم، محمد سلمان (2017) العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في العراق بعد 2003 (الواقع و الطموح)، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 101، المجلد 23، الصفحات 412-431.
4. الجنابي، هيثم عبد القادر و أسماء خضير ياس (2010) واقع البطالة في العراق و سبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 8، الصفحات 49-80.
5. شهاب، محمد عبد الحميد، تحليل الاقتصاد الكلي، المكتبة العربية، 2020.
6. حسين، عبادة سعيد (2012) البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها و سبل معالجتها، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 4، العدد 8، الصفحات 80-107.
7. عامر، طارق عبد الرؤوف (2015) أسباب وأبعاد ظاهرة البطالة وانعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ودور الدولة في مواجهتها، الطبعة الثانية، دار اليازوري للنشر، عمان.
8. خلف، عمار حمد، 2015 ، تطبيقات الاقتصاد القياسي باستخدام برنامج Eviews ، ط1، دار الدكتور للعلوم الادارية و الاقتصادية و العلوم الاخرى، بغداد.
9. بثال، احمد حسين و الجميلي، سامي حميد و الجميلي، فراس خميس علي، 2019 ، اثر التحرير المالي على راس المال البشري في العراق دراسة قياسية للمدة (2005 – 2016)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 11، العدد 27.
10. الدليمي، علي احمد درج و مصطفى حمزة حسين (2022) واقع و محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق للمدة (2019-2004)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية، العدد 1، المجلد 14.
11. حسين، عبد الأمير ناصر و رحيم كاظم حسين (2020) البطالة في العراق الاثار و المعالجات (دراسة تحليلية)، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد، العدد 35، المجلد 9.